

مسؤولون مصريون: 3 مراحل زمنية لمشاريع الشراكة التكاملية





أبوظبي: «الخليج»

أكد مسؤولون مصريون أن الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين الإمارات ومصر والأردن، تأتي في وقت مهم لمواجهة التحديات وتحقيق التكامل الاقتصادي لشعوب الدول الثلاثة، فيما كشفت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة المصرية، أن الشراكة الصناعية، تتضمن مجموعة من المشاريع التي تم تصنيفها لـ 3 مراحل زمنية، تشمل مشاريع سيتم تنفيذها بصورة عاجلة، وأخرى متوسطة المدى، ومجموعة من المشاريع التي ستعنى بالفترة

الزمنية طويلة الأمد.

كذلك، قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر: «كدول عربية لدينا عدد كبير جداً من المزايا التنافسية، والنسبية، منها: الموارد الطبيعية والخامات، قوة بشرية، حجم السوق، فالتكامل بين كل هذه الجهود يؤدي إلى توطين الصناعات، والزراعة، والاستغناء عن حجم كبير من الواردات، وبالتالي توفير حجم كبير من العملة الصعبة التي تستخدمها الدول من أجل جذب عدد من الواردات».

وتابعت: «في إطار التحديات هناك ضغط على سلاسل التوريد العالمية وارتفاع في الأسعار، وتوفير أمن غذائي للدول الثلاث وتحقيق قيمة مضافة كبيرة، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة»، مؤكدة أن الاتفاقية الصناعية التكاملية التي جرى توقيعها بين الإمارات ومصر والأردن، تعزز التكامل الاقتصادي والاستفادة من المزايا النسبية في الدول الثلاثة، وتوفير المزيد من فرص العمل ودعم سلاسل التوريد التي تهتم بالصناعات المختلفة.

من جانبه، قال السفير شريف البديوي سفير مصر لدى الدولة: اتفاقية مهمة جداً في توقيت مهم وحساس، حيث يمر العالم بتحديات صعبة تواجهها، والاتفاقية تأتي في إطار مواجهة التحديات وتحقيق التكامل الاقتصادي لشعوب الدول الثلاثة، إذ تمس مجالات مهمة وحيوية وستسهم بشكل كبير في مواجهة الأزمات الحالية، سواء الطاقة أو الغذاء.

مجموعة من المشاريع

وأكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، بجمهورية مصر العربية الشقيقة، أن الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة، بين دولة الإمارات ومصر والأردن، تتضمن مجموعة من المشاريع التي تم تصنيفها لـ 3 مراحل زمنية، تشمل مشاريع سيتم تنفيذها بصورة عاجلة، وأخرى متوسطة المدى، ومجموعة من المشاريع التي ستعنى بالفترة الزمنية طويلة الأمد.

وقالت: «جاءت الشراكة نتيجة اللقاء الأخوي الذي جمع صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وعبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، والملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، في القاهرة، حيث تم العمل وفقاً للتوجيهات، لإنجاز شراكة اقتصادية تجمع الدول الثلاث». وأشارت إلى أن الشراكة تستند إلى علاقة الأخوة والود والمحبة التي تربط بين الدول الثلاث، حيث تترجم الشراكة هذه العلاقات الاستراتيجية لعمل فعلي يركز إلى العلاقات الصلبة ويدعم التوافق بين البلدان، نحو مشاريع نوعية استراتيجية ذات عائد اقتصادي على دولة الإمارات ومصر والأردن.

وأشادت وزيرة التجارة والصناعة المصرية، بالقدر العالي من المهنية والاحترافية لدى المسؤولين المعنيين بالشراكة في دولة الإمارات، حيث أضافت الكفاءات الإماراتية عدداً من الأفكار لتطوير وتعزيز الشراكة، وهو ما تجسد عبر الرعاية الكريمة لدولة الإمارات، واستضافتها لتوقيع الاتفاقية الأولى من نوعها في قطاع الصناعة بين الدول الثلاث. ولفتت إلى أن العمل بدأ فور التوجيهات، على تحديد واردات الدول الثلاث، واحتياجاتها من الواردات الخام والمنتجات النهائية، بحيث يتم التوصل لشراكة تستهدف تعزيز الاكتفاء الوطني للدول الثلاث وإقامة مصانع وضخ استثمارات، تعزز من التبادل التجاري والاستثماري والصناعي بين الدول الشقيقة.

وأشارت جامه، إلى أن جمهورية مصر العربية ستعنى ضمن الشراكة بعدد من القطاعات الاستراتيجية منها قطاع الأسمدة والبتروكيماويات وقطاع المواد الغذائية، إضافة إلى قطاع الأدوية وقطاع المنسوجات، وهي القطاعات التي ستشهد تفاعلاً مباشراً مع المعنيين في دولة الإمارات، لافتة إلى وجود توافق في الرؤى الاقتصادية بين الدول الثلاث، خاصة أن الشراكة ستؤدي إلى عائد اقتصادي جيد وستعزز من الاستثمارات المتبادلة.

